دور رأس المال غير الملموس (البشري) فى تحقيق الرفاهة الاجتماعية

دراسة حالة ماليزيا

The Role of Intangible (Human) Capital in achieving Social Welfare

Malaysia as a Case Study

امنية محمد شحاته

ماجيستير – قسم الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

ملخص:

تناولت هذه الورقة رأس المال غير الملموس وكيف يمكن تحقيق الرفاهة الاجتماعية من خلاله فى دولة ماليزيا، وحيث أن الطاقة الانتاجية للمجتمع تتمثل فى وجود الموارد بنوعيها مادية كانت أو بشرية، ولكن في ظل تطورات العالم اليوم والاقتصاد القائم علي المعرفة أصبح تكوين الثروة يعتمد بالأساس علي الاستغلال الأمثل للمورد البشري "الأصل البشري " وليس المادى وذلك من أجل تحقيق ميزة تنافسية دولية، ولاشك أن الانسان أصبح أهم محور فى تكوين اقتصادات الدول وهو الأساس فى تكوين ثرواتهم الحقيقية، كما يعد العنصر البشري من أهم محددات التنمية ولذا كان لزامًا توضيح ماهية رأس المال البشري وأهميته فى تكوين ثروة الامم وكيف يتحقق ذلك، وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة تغيير النظرة لرأس المال واعتبار رأس المال البشري هو أساس التنمية والنهضة الحقيقية، والعمل على الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والتدريب والصحة، بالإضافة إلى اعتبار الرفاهة الاجتماعية حق مكتسب للمواطنين وضرورة السعى من قبل الدول لتحقيقها.

الكلمات المفتاحية: الثروة، رأس المال، الرفاهة، ماليزيا.

Abstract:

This paper focused on intangible capital and how social welfare can be achieved through it in the state of Malaysia, and since the productive capacity of society is represented in the presence of resources of both material and human types, but in light of the developments of the world today and the knowledge-based economy, the creation of wealth has become mainly dependent on exploitation The optimum for the human resource is the "human origin" and not the material one in order to achieve an international competitive advantage, There is no doubt that the human being has become the most important axis in the formation of the economies of countries and it is the basis for the formation of their real wealth, The human capital is also one of the most important determinants of development and therefore it was necessary to clarify what human capital is and its importance. The study came up with a number of recommendations, the most important of which is the need to change the perception of capital and consider human capital as the basis for real development and renaissance, and work to pay attention to the human element through education, training and health, in addition to considering social welfare as an acquired right for citizens and a necessity Seeking by states to achieve them.

Keywords: Wealth, Capital, Welfare, Malaysia.

المقدمة

لم يعد تكوين الثروة – فى ظل التطورات العالمية اليوم وفى ظل الاقتصاد القائم على المعرفة والتكنولوجيا المتطورة– قائمًا علي الاستغلال الامثل للثروات والاصول المادية فقط بل اتجه نحو الاهتمام المتزايد بالأصول البشرية وتطويرها من أجل تحقيق ميزة تنافسية للدولة، وجعلها فى مصاف الدول المتقدمة، والعديد من التجارب الدولية أثبتت أن محور التنمية الاساسي قائم على البشر.

وأصبح العالم اليوم يواجه العديد من التحديات كالتحول نحو اقتصاد المعرفة والتوجه نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمى، كل هذا يتطلب التوجه نحو تراكم الثروة من خلال الاهتمام بالاصول البشرية والاستثمار فيها، وتغيير فكرة أن ثروة الدولة فى رأس مالها المادى ومواردها الطبيعية فقط.

وتكمن النظرة للثروة الحقيقية فى كون تلك الثروة ممتدة على مدار العصور ولا تنضب ويمكن تطويرها وتحديثها وفقًا للأوضاع الراهنة وتتمثل تلك الثروة فى العنصر البشري، أما عن الثروة التى تعتمد على الموارد الطبيعية فإنه سيأتى يوم وتنضب، فالاستخدام المستمر لمورد ما أو أصل من الاصول المادية ينضب مع كثرة الاستعمال ومرور الوقت، لذا جاءت تلك الدراسة لتلقى الضوء على رأس المال غير الملموس والذى يتمثل فى رأس المال البشري فى ماليزيا وكيف ساهم فى تحقيق الرفاهة الاجتماعية والتى تعد أساس تحقيق التنمية فى وقتنا الحاضر.

الإشكالية البحثية

يتمثل الجزء الاكبر لثروات الامم فى رأس المال غير الملموس الذى يتكون من الاصول غير المادية كالمهارات والخبرات ورأس المال الاجتماعى، وحيث أنه الجزء الاكبر من الثروة فإنه المسؤول الاساسى عن خلق الرفاهة الاجتماعية لأفراد المجتمع ومن هنا جاء التساؤل الرئيسى للدراسة:

"**هل لحدوث تغيرات فى الثروة المعتمدة على رأس المال غير الملموس دور فى خلق الرفاهة الاجتماعية؟**"

ويندرج تحت هذا التساؤل عدًا من الاسئلة الفرعية التى تحاول الدراسة الإجابة عليها وهى:

1. ماذا يعنى رأس المال الغير ملموس ورأس المال البشري؟
2. كيف يتم الاستثمار فى هذا الرأسمال، وما علاقته بالرفاهة الإجتماعية؟
3. كيف تم الاستفادة من تراكم الثروة جراء الاستثمار فى رأس المال البشري فى ماليزيا، وما تأثير ذلك على الرفاهة الاجتماعية؟

فرضية البحث

إن تحقيق الرفاهة الاجتماعية فى الدولة الماليزية اعتمد بالأساس على الاستثمار في الثروة الحقيقة للدولة وهى العنصر البشري أى رأسمالها الغير ملموس.

أهداف الدراسة

1. تحليل رأس المال غير الملموس والذى يتمثل فى رأس المال البشري.

2. تحديد كيفية تحقيق الدولة لثروة حقيقية من خلال رأس المال غير الملموس والتى تتمثل فى الابداع والابتكار وتحقيق ميزة تنافسية للدولة.

3. تقييم مدى مساهمة رأس المال البشري فى تحقيق الرفاهة الاجتماعية فى ماليزيا.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي الذي يعتمد بالأساس علي دراسة ظاهرة أو مشكلة ما بطريقة علمية للوصول لتفسيرات منطقية لتلك المشكلة وذلك للتمكن من الخروج بنتائج لتلك الدراسة، ويتضح ذلك من خلال قراءة لبعض المفاهيم كرأس المال غير الملموس ورأس المال البشري والرفاهة الاجتماعية والتوصل إلى شكل العلاقة بين المتغيرين فى ماليزيا ومن ثم تحليلها والوصول إلى نتائج.

تقسيم الدراسة

من خلال هذه الورقة سنحاول تسليط الضوء على موضوع رأس المال غير الملموس من خلال التطرق لبعض النقاط وهى:

أولًا: رأس المال غير الملموس "البشري" وعلاقته بالرفاهة الاجتماعية.

ثانيًا: الإستثمار فى رأس المال البشري كأحد وسائل تحقيق الرفاهة الاجتماعية.

ثالثًا: واقع رأس المال غير الملموس والرفاهة الاجتماعية في ماليزيا.

أولا رأس المال غير الملموس "البشري" وعلاقته بالرفاهة الاجتماعية.

1-رأس المال غير الملموس Intangible capital .

يتكون رأس المال من رأس مال ملموس وآخر غير ملموس، أو رأس مال مادي(طبيعي) وآخر غير مادي (بشري)، ويعرف **رأس المال غير الملموس** على أنه " مجموعة من الموارد بما فيها المعرفة والقدرات وعمليات التشغيل والعلاقات الفردية والتنظيمية"[1]، وفى تقرير صادر عن البنك الدولي تم توضيح أن نسبة رأس المال الطبيعى فى الدول ذات الدخل المنخفض بلغت ما قيمته 26%، فى حين بلغ رأس المال غير الملموس 58%، وهذا يوضح أن ثروات الأمم تعتمد بالاساس على رأس المال غير الملموس والذى يتمثل فى رأس المال البشري.[2]

وتم توصيف رأس المال غير الملموس على أنه " الأصول التى ليس لها تجسيد مالي "، كما أنها تجمع بين ثلاثة أنواع: المعلومات المحوسبة (كالبرمجيات وقواعد البيانات)، الملكية الفكرية (كالبحث العلمي وحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية)، والكفاءات الاقتصادية (كرأس المال البشري الخاص بالمؤسسة أو الدولة بالإضافة إلى الشبكات التي تضم الاشخاص والمؤسسات)، كما يمكن تصنيف رأس المال غير الملموس ورأس المال المعتمد على المعرفة أو أصول المعرفة أو رأس المال الفكرى على أنها مفاهيم متشابهة وذات صلة ببعضها البعض، ويشمل رأس المال غير الملموس كلا من (رأس المال البشري، رأس المال الفكري، رأس المال الاجتماعى)، وبالنسبة **لرأس المال البشري** الذي يعد محوره الاساسى البشر سيتم التطرق إليه لاحقًا، أما عن **رأس المال الفكري** فهو عبارة عن أصول غير ملموسة ولكنها تعتمد بالأساس على العنصر البشري لذا فهو يتكون من القدرات الذهنية والعقلية للبشر، وتم تعريفه بأنه كافة العوامل الشكلية والذهنية والفكرية كالخبرة العلمية والمعلومات والمعرفة والتى تساهم بشكل ايجابي فى تعزيز عملية التنمية سواء كانت لمؤسسة ما أو لدولة بأكملها[3]، وبالنسبة **لرأس المال الاجتماعي** فقد عرفه البنك الدولى على أنه "يشتمل على الاتجاهات والقيم التى تحكم التفاعلات بين البشر وتساهم فى تحقيق التنمية".[4]

ويمكننا القول أن رأس المال البشري والاجتماعى والفكرى ذات صلة وثيقة ببعضهم البعض فهم نتاج اندماج مجموعة من العوامل معًا كالمهارات والخبرات والمعرفة والقدرات العقلية والاجتماعية بين البشر.

باختصار يمكن توضيح أن العامل الرئيسي لتكوين الثروة هو الانسان ولذا كان هناك تساؤل للعديد من الباحثين وهو **من أين تأتى ثروة الأمم؟**، كيف تتكون تلك الثروات ومتى وما الذى يساهم فى تكوينها، ومن هنا جاءت تلك الدراسة لتركز على بعدًا من أبعاد هذا التساؤل وهو رأس المال البشري المساهم الرئيسى والحقيقى فى تكوين ثروات الامم.

2-رأس المال البشري Human Capital.

يعد **رأس المال البشري** أساس تحقيق أية تنمية وأساس النهضة الحقيقية للدولة، هذا بالإضافة إلى كونه من مقومات الدولة الحديثة التى باستغلاله جيدًا من خلال تنمية مهاراته وزيادة خبراته بالتعليم والتدريب والاهتمام بصحته، يمكن للدولة حينها من أن تحقق ما تصبو إليه من تنمية حقيقية، وهذا ما فعلته ماليزيا.

وقد عرفه برنامج الامم المتحدة على أنه" **كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها، أي من خلال العلم والخبرة**"[5]، كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)على أنه" **المعرفة والمهارات والقدرات وغيرها من الخصائص ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي**".[6]

وقد قام البنك الدولى فى مشروع رأس المال البشري للعام 2018 بتوضيح ثلاث مكونات لرأس المال البشري وهم

- **معدل البقاء على قيد الحياة :** يوضح هذا المكون عدد الأطفال الذين يستمرون على قيد الحياة منذ ولادتهم وحتى الوصول للسن التي تبدأ عندها تراكم رأس المال البشري .
- **الدراسة :** وتجمع بين عاملين وهما مقدار التعليم الذي يتم قياسه على أساس عدد السنوات التي يقضيها الطفل في التعليم لحين يبلغ سن 18 عامًا، والثانى جودة التعليم.
- **الصحة :** ويشمل النمو الصحي بين الاطفال دون سن الخامسة ومعدل البقاء للبالغين على قيد الحياة.[7]

بدأ الاهتمام برأس المال البشري منذ نشر مبدأ تقسيم العمل على يد آدم سميث والذى أوضح أن زيادة الانتاجية قد يكون مرجعها رأس المال غير المادي، ولذا نادى بضرورة الاهتمام برأس المال غير المادي، وأول من استخدم مصطلح رأس المال البشري فى العصر الحديث جاكوب مينسر وتلاه كتابات كلا من شولتز وبيكر.

وعلي جانب آخر نجد أنّ الاهتمام بهذا العنصر أصبح ضرورة من ضرورات عملية التنمية المستدامة لدى دول العالم اليوم، وزاد الاهتمام به خاصة عقب الحرب العالمية الثانية وما تتبعها من خراب ودمار للعديد من دول العالم والرغبة فى تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة بعد نيلها استقلالها السياسى، ومن هنا جاء الاهتمام بالعنصر البشري واعتباره انفاقًا استثماريًا لا استهلاكيًا، فاختلاف النظرة تلك والوعى بنتائج الاستثمار فيه – وأنه سيساهم فى مسيرة تنمية الدولة وليس عائقًا لها وفى تغيير سياسات الدول تجاه مواطنيها بالإضافة إلى مساهمته بطريقة ايجابية فى تحقيق تراكم للثروة وتحقيق ميزة تنافسية للدولة أو المؤسسة– ستساهم في تحقيق ميزة تنافسية للدولة أو المؤسسة التى ينتمي إليها هذا العنصر البشري، هذا بالإضافة إلي تحقيق تنمية حقيقية قائمة بالأساس على العنصر البشري وتتم من خلاله، فالتنمية الحقيقية تكون من أجل المواطنين وبهم.

3- الرفاهة الاجتماعية Social welfare.

تعد **الرفاهة** نوعًا من أنواع الحماية الاجتماعية والتى تكفلها الدولة لمواطنيها ولها أشكال متعددة كتوفير الرعاية الصحية، توفير السكن لكل فرد من أفراد المجتمع بأسعار مناسبة، تقديم إعانات للأسر ذات الدخل المحدود والفقيرة.

كان النظر سابقًا إلى الرفاهة الاجتماعية على أنها مجرد دخلاً يكفى الفرد لتلبية احتياجاته الاساسية من المأكل والمسكن وغيره من الاحتياجات اللازمة والضرورية للحياة، ولكن عقب ذلك ومع تطور المجتمعات فكريًا ومعرفيًا أضحت النظرة للرفاهة مختلفة فهى ليست شيئًا ثانويًا بل أصبحت ضرورة من ضرورات الحياة وهى توفير الحياة الكريمة السوية التى يتوافر فيها التعليم الجيد والرعاية الصحية المناسبة والسكن المناسب والميسر أسعاره، والتوزيع العادل للدخل بين كافة أفراد المجتمع دون تفرقة أو عنصرية.[8]

وعلى جانب آخر نجد أن هناك مصطلح يدعى **بدولة الرفاهة** " وهى تلك الدولة التى يتوافر فيها عددًا من الخصائص منها حماية رفاهية المواطنين الاجتماعية والاقتصادية على أساس مبدأ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للدخل والثروة، بالإضافة لمسؤلية الدولة عن المواطنين غير القادرين على تأمين الحد الأدنى الكافي لمعيشة سوية للمواطنين"[9]، وتعرف أيضًا بدولة الرعاية الاجتماعية كما نادى بها الدكتور إبراهيم العيسوي، وتعرّف على أنها "الدولة المسؤلة بالدرجة الاولى عن تقديم الخدمات الاجتماعية وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين المواطنين".[10]

4- علاقة رأس المال غير الملموس بالرفاهة الاجتماعية.

يعد مفهوم الرفاهة الاجتماعية مرادفًا لمستوى المعيشة وهى إحدى الاهداف الهامة التى تسعى دول العالم لتحقيقها فى غضون "**خطة التنمية المستدامة 2030**" والتى تكفل الحق لكل مواطن في أن يحيا حياة سوية كريمة بها مستوى من الرفاهه، ونجد أن دليل التنمية البشرية **(HDI)** يفسّر جزءًا كبيرًا من رفاهية الافراد كما تم فهو يتضمن أهم ثلاث محاور وهم الصحة وتقاس بالعمر المتوقع عند الولادة والتعليم أو القدرة على اكتساب المعرفة وتقاس بمتوسط سنوات الدراسة والدخل أو القدرة على العيش فى مستوى لائق وتقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي.[11]

إنّ العلاقة – بين الاستثمار فى العنصر البشري وحدوث الرضا الاجتماعي والرفاهة الاجتماعية– تبادلية تسير فى كلا الاتجاهين فعند الاهتمام بالبشر والاستثمار فيهم بالتعليم الجيد والصحة الجيدة يشعرون حينها بالرضا الاجتماعي كونهم يحصلون على احتياجاتهم الاساسية للحياة الكريمة، كما أن تحقيق الرفاهة الاجتماعية

لأفراد المجتمع يعكس بالطبع الحياة الكريمة التى يتمتعون بها كون الرفاهة نتاج اندماج العديد من العوامل النفسية والاجتماعية والمادية وهذا كما سيوضحه مؤشر التقدم الاجتماعي ومؤشر السعادة لاحقًا.

وأوضحت دراسة – لقياس تأثير الاستثمار فى رأس المال الغير ملموس على النمو فى دول الاتحاد الاوروبى– أهمية رأس المال غير الملموس وأن المعرفة ورأس المال الفكري والبشري من المحددات الرئيسية للابتكار وبالتالي القدرة على تعزيز النمو والتوظيف الكامل وزيادة القدرة التنافسية للاتحاد، وأيضًا وبفحص البيانات الصادرة عن رأس المال الغير ملموس فى هذه الدراسة سواء على المستوى الجزئي أوالكلى فقد توصلوا إلى أن الناتج المحلي الإجمالي فى منطقة الاتحاد الاوروبي أعلي بنسبة 5.5% بفضل الاستثمارات فى رأس المال غير الملموس، بالإضافة إلى أن نتيجة التحليل القياسى على المستوى الكلى فى تلك الدراسة للفترة (2005:1995) أثبت أن هناك علاقة قوية بين ارتفاع معدل نمو رأس المال غير الملموس فى بلد ما ومعدل نمو انتاجية العمل، أما على المستوي الجزئي (الشركات) فقد ثبت أن الاستثمار الحديث فى الأصول غير الملموسة عامل مهم فى آداء الشركات الأوروبية والأمريكية، ففى معظم البلدان تبلغ القيمة المضافة لرأس المال غير الملموس حوالى 40 % من القيمة المضافة الجديدة فى الشركات.[12]

ثانيًا الاستثمار فى رأس المال البشري كأحد وسائل تحقيق الرفاهة الاجتماعية.

عند تناول الحديث عن الاستثمار في رأس المال البشري نجد أن هناك فرق بينه وبين مفهوم تنمية الموارد البشرية فالأخيرة تعنِى بتلبية وتوفير احتياجات الأفراد فى مؤسسة ما، أما بالنسبة للاستثمار فهو عبارة عن تخصيص جزء من انفاق الدولة فى سبيل تحقيق عائدًا اقتصاديًا يتمثل في زيادة انتاجية الدولة وتقليل معدلات البطالة نظرًا لتوافر القوي العاملة بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل وهذا نتيجة الاستثمار الجيد فى العنصر البشري.[13]

ويعد الاستثمار أساس تكوين رأس المال وتراكمه فهو يرتبط بتحقيق الارباح العاجلة أو الآجلة، لذا فنوعية الاستثمار وكيفيته هى التى تحدد الزيادة فى التراكم الرأسمالي من عدمه، فإذا اعتبرنا أن الاستثمار فى الأصل المادي أمر مجدى ومحقق للأرباح فى الأجل القصير، فإن الإستثمار في الأصل البشري أمر أكثر جدوى وفائدة ومحقّق للأرباح على مستوى الفرد والمجتمع ولكن على المدى الطويل، وما يميز هذا النوع من الاستثمار أن جدواه تمتد آثارها لفترة طويلة عكس الاستثمار فى الأصل المادي.[14]

ونظرًا للنمو التراكمي الذى يحدث في رأس المال البشري نجده يحتاج إلى فتره زمنية طويله وهذا يختلف عن رأس المال المادى، ويتسم معدل نمو رأس المال البشري بأنه موحد ذو اتجاه واحد لفترة طويله إما ارتفاعًا أو انخفاضًا، لأنه فى حال إذا كانت مدخلات رأس المال البشري "المدخلات التعليمية والصحية" فعّالة وذات جدوى فإن اتجاه النمو سيكون مرتفعًا لفترة طويلة وهذا لأن الاساس سليم وفعّال والعكس صحيح.(15)

وتكمن أهمية الاستثمار في رأس المال البشري على المستويين الفردي والمجتمعي، فوفقًا للفرد تكمن الاهمية فى أن هذا الاستثمار يعمل على زيادة الطاقة الانتاجية للفرد واكتساب المهارات اللازمة التى تساعده فى الالتحاق بسوق العمل كما تجعله يشعر بالرضا الاجتماعى، أما عن المجتمع فإن هذا الاستثمار يساهم فى زيادة الطاقة الانتاجية لأفراد المجتمع وهذا سيساعد في تحقيق التنمية المطلوبة، ويمكن الاستثمار فى العنصر البشري عن طريق تنمية قدراتهم ومهاراتهم وخبراتهم عن طريق التعليم والتدريب وتنمية حس الابداع والابتكار لديهم، بالإضافة إلى الاهتمام بصحتهم وتوفير البيئة العلاجية والرعاية الصحية المناسبة فى حالة المرض، فالفرد المتعلم تعليمًا جيدًا ويتمتع بصحة جيدة يكون قادرًا على الانتاجية الفعّالة فى المجتمع ويساهم فى تحقيق التنمية المطلوبة.(16)

يعتمد الاستثمار في العنصر البشري أو رأس المال غير الملموس على زيادة القدرة الإنتاجية بالإضافة إلى الشعور بالرضا الاجتماعي، حيث يرتبط مفهوم الرفاهة الاجتماعية بعدد من المؤشرات التى تعكس العوامل النفسية والمادية والاجتماعية للافراد والتى عند تحليلها نجد أن جميعها تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والرفاهة الاجتماعية لأفراد المجتمع، وفى حال إهمال كل تلك العوامل وعدم تحليلها لن نتمكن من قياس مستوى رفاهية أفراد المجتمع الذى هم عليه والذي نرغب فى تحقيقه، ولهذا كان التساؤل الرئيسي للدراسة **هو ما إذا كان حدوث التغيرات في الثروة التي تعتمد على رأس المال غير الملموس دورًا في خلق الرفاهية الاجتماعية؟**

إن التغيرات التى تحدث فى الثروة التى تعتمد على رأس المال غير الملموس تؤثر سلبًا أو ايجابًا علي مستوى رفاهة أفراد المجتمع، ففي حال زيادة تراكم تلك الثروة والتي تعنى بالتبعية زيادة مستوى التحصيل العلمى وتحسين مستويات الابداع والابتكار لدى مواطنى الدولة بالإضافة إلي تحسين مستوى خدمات الرعاية الصحية وزيادة مستويات الدخل لدي الافراد، فى تلك الحالة سيزداد مستوي الرفاهة الاجتماعية والعكس صحيح حيث أنّ تدنى المستوى التعليمى والصحى وانخفاض دخل الفرد كل تلك المؤشرات تؤدى لزيادة مستويات الفقر وبالتالى لن يكون هناك رفاهة اجتماعية نظرًا لعدم توافر الاحتياجات الاساسية لأفراد المجتمع.

ثالثًا واقع رأس المال غير الملموس (البشري) فى ماليزيا ودوره فى تحقيق الرفاهة.

تعد ماليزيا دولة إسلامية وهى احدى دول شرق آسيا، وتتكون من عدة أعراق مختلفة أهمهم ثلاث أعراق وهم: الملايو ونسبتهم 60%، والصينين ونسبتهم ما بين 26%،30%، والهنود ونسبتهم 10%، بالإضافة لعدد من الاعراق الأخري، ورغم تعدد الاعراق والديانات فى تلك الدولة إلا أنها استطاعت تحقيق نهضة حقيقية وذلك بإيمانها بمقولة واحدة وهى "**أفضل ثروة فى أى دولة شعبها**" والتى قالها **مهاتير محمد**(*)وساعدت تلك الدولة فى الوصول لما هي عليه فى الآونه الأخيرة، ويمكن القول أن النهضه الماليزية انطلقت من الشعب وبه حدثت، وتعد التجربة التنموية تلك من أنجح التجارب نظرًا لاعتمادها بالأساس على العنصر البشري والاستثمار فيه بالتعليم والتدريب والصحة.(17)

واقتصاديًا يعد الاقتصاد الماليزي أحد أقوي الاقتصادات الصاعدة فى آسيا، ويعتمد اقتصادها بالأساس على انتاج وتصدير العديد من السلع كالمطاط والقصدير والنفط والاخشاب، هذا بالإضافة إلى اشتهار ماليزيا بالزراعة ومن أهم المنتجات الزراعية لديها جوزالهند والأرز، ومن ناحية الصناعة نجد أن الالكترونيات والصناعات التكنولوجيا العالية تحتل مكانة كبيرة فى الصناعة الماليزية بالإضافة إلى صناعة السيارات والتي تمتاز بجودتها العالية وأسعارها المعتدلة مما يجعلها تنافس دول العالم.(18)

1. واقع رأس المال غير الملموس" البشري" فى ماليزيا.

تسعي الدولة الماليزية لأن تصبح فى مصاف الدول المتقدمة وذلك منذ استقلالها وفى سبيل ذلك قامت بوضع العديد من الخطط التنموية بداية من السبعينات وحتى العام 2020، ومن ضمن تلك الخطط "**الخطة العاشرة 2015:2011**" والتى تبنت فيها الحكومة الماليزية نموذجًا اقتصاديًا جديدًا قائمًا على عدة مبادىء الاستدامة **Sustainability**، الشمولية **Inclusiveness** ، والدخل المرتفع **High income**، وذلك لكى تصبح ماليزيا

(*) رئيس وزراء ماليزيا الأسبق، ولد فى شمال ماليزيا عام 1925، لأسرة والدها معلم من أصول هندية ووالدة ملاوية حصل على منحة لدراسة الطب وتخرج طبيبا عام 1953، ثم بعد ذلك درس فى جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الامريكية ليتخصص فى الشؤون الدولية وذلك عام 1967، وبدأ ظهوره فى الحياة السياسية الماليزية عام 1970 عندما ألف كتاب معضلة المالايو(**Malay Dilema**) الذى اتهم فيه الشعب الماليزى بالكسل والاتكالية داعيا إلى ثورة صناعية من أجل النهضة وفى نفس الوقت كان عضوا فى الحزب الحاكم وحينها قرر الحزب منع الكتاب من التداول نظرا لما يحتويه من آراء عنيفة ولكن مهاتير محمد لم يستسلم لتلك الآراء واستطاع اقناع الحزب بقدراتة السياسية ومن هنا بدأ انطلاق مهاتير محمد بالحياة السياسية إلى أن تولى رئاسة وزراء ماليزيا عام 1981 واستمر بمنصبه لعام 2003 إلى أن قدم استقالته وانسحب ليترك خلفه تاريخا حافلا بالانجازات مثبتا للعالم أجمع إمكانية قيام دولة قائمة على تعاليم الدين الاسلامى وتحقيقها للنهضة الاقتصادية بالاعتماد على شعبها والتآلف بين أفراده بمختلف أعراقهم ودياناتهم

فى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديًا واجتماعيًا وصحيًا وتعليميًا[19]، وبنهاية تلك الخطة ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي حققت ماليزيا نموًا قدره 5%[20]، كما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي ليبلغ حوالي 39 ألف رينجيت ماليزي عام 2015 مقابل 33 ألف رينجيت عام 2011 أى فى بداية تلك الخطة.

وبالنسبة للعنصر البشري الذى هو أساس النهضة الماليزية التي حدثت خلال العقود الأخيرة فقد أولت الدولة اهتمامًا به من خلال الاستثمار والتطوير فى التعليم والصحة العامة، ويتضح ذلك من خلال زيادة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق فقد بلغ 4.5% عام 2017، مقابل 1.1% للإنفاق العسكري من إجمالى الناتج المحلي فى نفس العام، أما علي مستوي البحث والتطوير نلاحظ أن عدد طلبات تسجيل براءات الإختراع قد وصل إلى 1116 عام 2018 مقارنة بعدد 92 عام 1990، كما بلغ معدل البطالة (% من إجمالى القوة العاملة) 3.3 % عام 2018، وهذا يوضح مدى اهتمام الدولة بالتعليم ورغبتها الجادة فى تحقيق النهضة عن طريق رأس مالها البشري.[21]

وتصنف ماليزيا ضمن الدول ذات مؤشر التنمية البشرية المرتفعة جدًا فقد حصلت على المرتبة 57 فى دليل التنمية البشرية لعام 2017، كما أوضح مؤشر التنمية البشرية (HDI) مدى التطور الحادث فى المؤشر خلال العقود الأخيرة، فقد بلغ 0.80 فى العام 2017 فى حين بلغ 0.64 فى بداية التسعينات[22] وهذا كما يوضحه الشكل التالي.

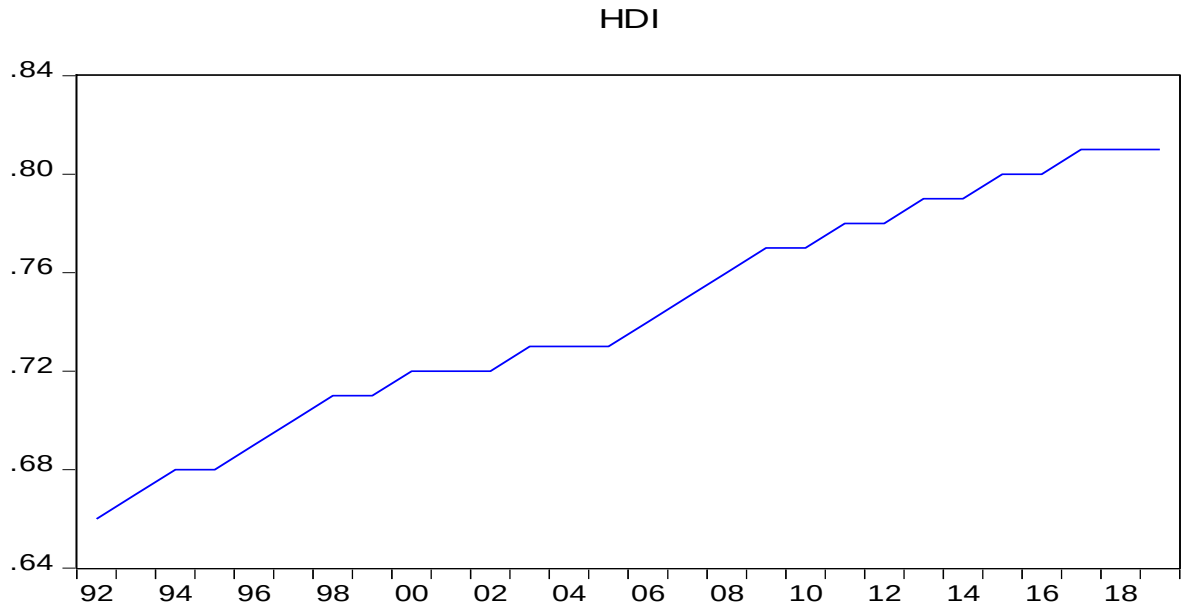

المصدر/ الباحثة بالاعتماد علي أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها،التحديث الاحصائي لعام 2018،ص26.

من الشكل السابق نلاحظ مدى تطور مؤشر التنمية البشرية والذى يعنى بالطبع التقدم فى الخدمات التعليمية والصحية لمواطني الدولة، حيث أن هذا المؤشر يعكس التقدم المحرز فى الصحة والتى يتم التعبير عنها بالعمر المتوقع عند الولادة والتعليم ويتم التعبير عنها بمتوسط سنوات الدراسة والقدرة على العيش فى مستوى لائق ويعبر عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي.

إن **النظام التعليمي** فى ماليزيا قائم بالأساس على العنصر البشري، وهذا ساعدها في تأسيس نظام تعليمي قوي مكّنها من تلبية احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلي مساهمته فى تحويلها من بلد زراعي إلي بلد صناعي، **ومن أهم السياسات التي اتخذتها الحكومة الماليزية بهذا الصدد:**

1. **الالتزام بمجانية التعليم الاساسي:** نظرًا لأهمية التعليم الأساسي فى تربية النشئ الجديد فقد حرصت الدولة الماليزية على جعل التعليم الاساسي مجاني وهذا منذ نيلها الاستقلال عام1957 مما ساهم في زيادة أعداد الملتحقين بالمدارس الابتدائية، فنجد أن معدل الالتحاق الإجمالي للتلاميذ قبل المرحلة الابتدائية قد بلغ حوالي 97% عام 2015مقابل81 % عام 2011وهذا كما يوضحه الشكل التالي.

شكل يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بالنظام التعليمي الماليزى خلال الخطة العاشرة2011:2015

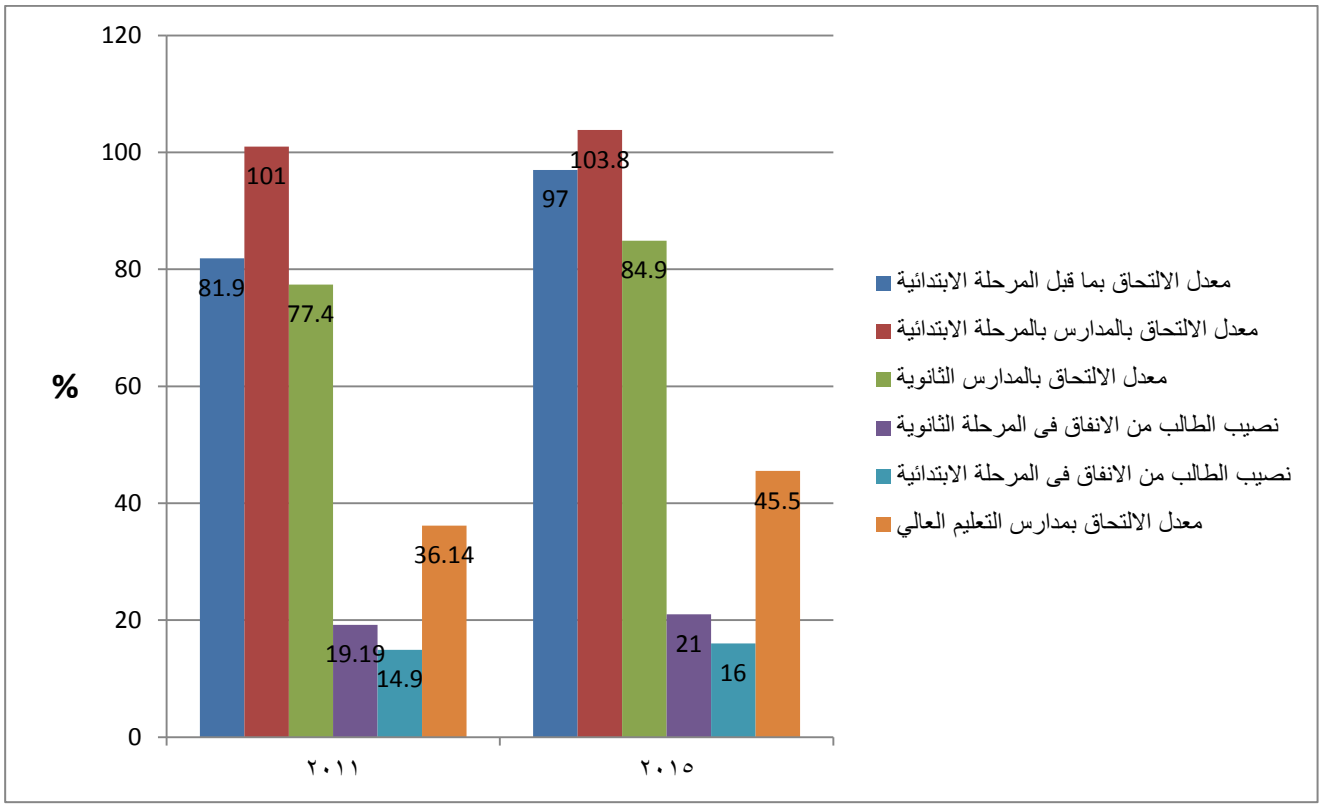

المصدر/ الباحثة بالاعتماد على البيانات المتاحة على موقع البنك الدولي.

من الشكل السابق يتضح أن معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الابتدائية قد بلغ حوالى 103.8% عام 2015 مقابل 101% عام 2011، كما بلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية للذكور 103.5% عام 2015، مقابل 100.5% عام 2011، فى حين بلغ معدل الالتحاق للإناث 98% عام 2011، وبلغ معدل الالتحاق بالتعليم العالي 45.5% عام 2015 مقابل 36.14% عام 2011، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بتعليم تلاميذ تلك المرحلة أساسيات الإلمام بالقراءة والكتابة والعلوم الأساسية وهذا يوضح التقدم المحرز فى التعليم الماليزي والذي كان سببًا رئيسيًا من ضمن أسباب النهضة.[23]

2. **مراعاة النظام التعليمي الماليزي لتعدد الأعراق:** نظرًا لتعددية الاعراق فى ماليزيا ومراعاة لحقهم فى التعليم، فهناك نوعان من المدارس فى ماليزيا المدارس القومية وتدرس باللغة الرسمية للبلاد، والمدارس المحلية والتى يسمح فيها الدراسة باللغة الصينية والهندية هذا بجانب اللغة الرسمية.[24]

3. **الاهتمام بتأهيل وتدريب المعلمين** : لقد أولت الحكومة الماليزية اهتمامًا بالمعلمين نظرًا لأنهم أساس العملية التعليمية جنبًا إلى جنب مع الطلاب والمناهج الدراسية، فقد أنشأت العديد من معاهد التدريب المهنى

للمعلمين، ويعد ربط المخرجات التعليمية بسوق العمل واحتياجاته وما يتطلبه وخاصة لتحوله نحو اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا الرقمية من أهم ما يميز التجربة الماليزية عن غيرها من التجارب.

وفى إطار سعى الدولة الماليزية نحو تطوير العنصر البشري وتنميته، فقد تم الاتجاه نحو الاهتمام **بالرعاية الصحية** للمواطنين، فقد قامت الدولة بتوفير الخدمات الصحية بتكلفة متدنية جدًا وتكاد تصل للمجانية التامة وهذا دون تمييز بين الاجناس والاعراق المختلفة بالدولة، ومن ضمن برامج الدولة فى هذا الصدد برامج رعاية الامومة والطفولة، الوقاية من انتشار بعض الامراض كالإيدز، بالإضافة إلى العديد من البرامج المتعلقة بالرعاية الصحية للأطفال والحوامل[25]، مما انعكس بالإيجاب على المؤشرات الصحية، فمثلا بلغ العمرالمتوقع ما يقرب من75 عامًا عام 2015، بالإضافة إلى انخفاض معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود) ليصل إلى 6.8 عام 2015 مقابل 8.7 عام 2000[26]، بالإضافة إلى أن الحكومة استطاعت تحقيق تقدمًا فيما يتعلق بالأمراض السارية، فقد استطاعت السيطرة على العديد من الامراض من خلال برامج الوقاية والتحصين ضد تلك الأمراض.
وفي سبيل تحقيق هذه النهضة والتطور الحادث في العنصر البشري نجد أن الدولة الماليزية قد واجهت العديد من التحديات **ومن أهم تلك التحديات.**

- **التعددية** : ويقصد بها تعددية الاعراق والاديان والاجناس، وتعد تلك الظاهرة من الظواهر التى تلائم المجتمع البشري وتفاعلاته، وقد عانت الدولة الماليزية من التعددية نظرًا لأن السكان الأصليين للدولة "**الملاويين**" ويمثلون ثلاثة أرباع السكان كانوا يعانون من تدنى الأوضاع الاقتصادية وسوء الاحوال المعيشية فى حين أن الصينيين الذين لا يمثلون سوى ربع السكان يمتلكون معظم ثروات الدولة، لذلك أولت الحكومة الماليزية اهتمامًا بتلك الظاهرة نظرًا لكونها بلدًا تعتمد بالأساس فى تكوينها على التعددية العرقية، وقد تمكنت بالفعل من إدارة المجتمع فى ظل تلك التعددية وحققت التعايش السلمى بين أفراد المجتمع الماليزي، وذلك من خلال الإرادة القوية والرغبة الجادة من قبل القيادة السياسية بالدولة فى حل تلك المشكلة بالإضافة إلى مباديء المشاركة والتعايش السلمي بين فئات المجتمع وإقامة نظام ديمقراطى، وأخيرًا الاستثمار فى الانسان من خلال التعليم والتدريب.[27]
- **الفقر**: من أحد أهم المشكلات التى أولت الحكومة الماليزية اهتمامًا بها ومواجهتها عقب التعددية هى تلك المشكلة "**الفقر**" وكيفية القضاء عليه وبذلت فى سبيل تحقيق ذلك جهود متعددة وهذا منذ استقلالها عام

1957، فقد اعتمدت مجموعة من البرامج الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومنها برنامج التنمية للأسر الأقل فقرًا، وبرامج الدعم وتقديم المنح والاعانات للفقراء، وتقديم قروض بدون فوائد بالإضافة إلى دعم الادوية للاسر الفقيرة، وقد تمكنت بالفعل من تحقيق ذلك والحد من مستويات الفقر، حيث انخفض معدل الفقر من حوالي 50% فى الستينات من القرن الماضى إلى 5.7% عام 2004، ثم 3.6% عام 2007، كما انخفض المعدل فى الحضر والريف حيث بلغ فى الأولى 2% عام 2007، وفي الثانية 7.1% عام 2007 مقابل 11.9% عام 2004، كما انخفض عدد الأسر الفقيرة من 311 ألف أسرة إلى 209 ألف فى نفس الفترة، وهذا يرجع لزيادة الدخل المعيشي للأسر فقد ارتفع دخل الاسرة بنسبة 3.3% فى المدن مقابل 6.8% فى الريف[28]، هذا بالإضافة إلي أن البيانات الصادرة عن البنك الدولي أوضحت انخفاض المؤشر العددى للفقر(عندخط الفقر الوطنى % من السكان) من 1.7% عام 2011 إلي 4.% عام 2015، كما يوضحه الشكل التالي:

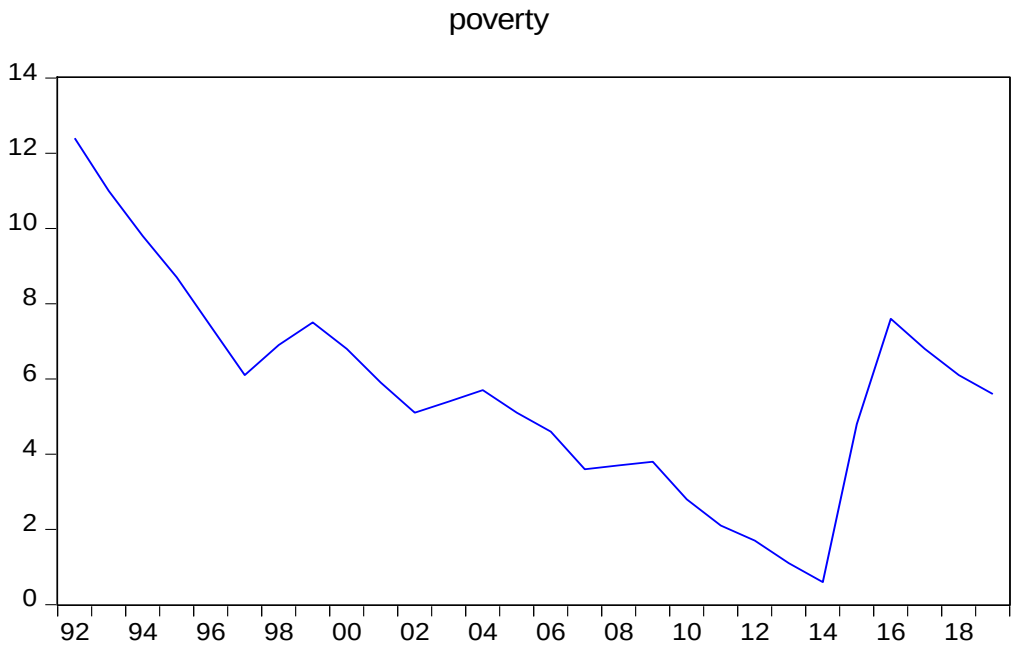

المصدر/إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من الشكل السابق نلاحظ انخفاض معدل الفقر بنسبة كبيرة وهذا يعكس الجهود المبذولة من قبل الدولة الماليزية نحو مواجهة تلك المشكلة، ومن ناحية أخري نلاحظ أن مواجهة وحل تلك المشكلتين هما الأساس الذي قامت عليه النهضة الماليزية، فتحقيق التعايش السلمي بين جميع أفراد فئات المجتمع ليس بالأمر اليسير، بالإضافة

إلي تحسين مستوي المعيشة لجميع الطوائف جنبًا إلى جنب دون أفضلية لطائفة على أخري أو لعرق على آخر، كان ذلك سببًا قويًا فى وجود مجتمع مستقر ومتكامل نسبيًا بُنِى على أسس سليمة فالجميع لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، كل هذا ساعد فى مسيرة تنمية الدولة وفي الخطط التى تبنتها الدولة خلال العقود الأخيرة.

وقد ساعدت القيادة السياسية الحكيمة والإرادة القوية والجادة من قبلها في تنفيذ الخطط التنموية والسير وفق الاستراتيجيات الموضوعة من قبل الدولة، فمن ضمن الاجراءات التى اتخذتها تلك القيادة فى سبيل مواجهة الفقر، فقد تم انشاء البنك الإسلامي الماليزي ويعد من أهم المؤسسات التعاونية والذي يهتم بتقديم الخدمات المالية للفئات الفقيرة فى المجتمع ، بالإضافة إلى العديد من الخطط والاستراتيجيات الخماسية والعشرية فى العقود الأخيرة والتي ساهمت في مسيرة التنمية وتحقيق أهدافها.[29]

2. واقع الرفاهة الاجتماعية فى ماليزيا.

إن شرارة البدء فى إصلاح أنظمة الرفاهة الاجتماعية فى تلك البلد جاء عقب الازمة المالية العالمية عام 1997والتى عصفت باقتصادات دول شرق آسيا، وكشفت عن نقاط الضعف فى أنظمتها من ارتفاع معدلات الفقر وزياة معدل البطالة وقلة الطلب على العمالة، مما دفعهم لإعادة هيكلة اقتصاداتهم بما يتماشى مع الوضع الجديد الذى يرغبون فى تحقيقه وهو تحقيق النمو المستدام جنبًا إلى جنب مع تحقيق الاستقرار الاجتماعى والسياسي وتحقيق رفاهة مواطنى الدولة.[30]

وتعد ماليزيا نموذجًا من نماذج الدول التى أصرت على توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين وتطوير نظام الرفاهة لديها، وذلك من خلال انتهاجها عددًا من المبادرات والاستراتيجيات على مدار العقود الاخيرة وكانت فلسفتها فى تلك المبادرات والخطط تحقيق النمو الاقتصادي مقترنًا بالتوزيع العادل على جميع فئات الشعب.[31]

وعند تناول الحديث عن الرفاهة الماليزية وهل تحققت أم لا؟، وعلي الرغم من صعوبة القياس، إلا أنه هناك العديد من المؤشرات التى يمكن من خلالها معرفة ما إذا تم تحقيق تلك الرفاهة من عدمها، فمثلًا هناك مؤشر يعرف **بمؤشر التقدم الاجتماعي** والصادر عن منظمة "**سوشيال بروجرس امبيراتيف**"[(*)]، ومن أهم المعايير التي

[(*)] هى منظمة غير ربحية و تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية مقر لها. يتم إصدار المؤشر سنويًا منذ عام 2013 ، ويهدف إلى قياس مستوى التقدم الاجتماعي في الدول من خلال قدرة الدولة على تلبية احتياجات الإنسان الأساسية لمواطنيها وتعزيز جودة حياتهم والحفاظ عليها، كما يقيس هذا المؤشر

يستند عليها هذا المؤشر: الوضع الصحي لمواطني الدولة، وأمانهم الشخصي، ومنافذ الدخول للمعلومات المتاحة لهم، إضافة إلى منافذ التعليم، وخدمات الصرف الصحي، والاستدامة، إلى جانب حصة الفرد من الناتج، والحريات الشخصية، والتسامح، وهذا يعنى أنه فى حال كانت كل تلك المؤشرات جيدة لدولة ما كان مستوى الرفاهة فى حالة جيدة وقد أوضح هذا المؤشر ترتيب ماليزيا فى المرتبة 50 من بين 146 دولة وهذا بنسبة 72.7% لعام 2018، وهذا يعد مؤشرًا جيدًا للرفاهة الاجتماعية للدولة[32]، وهناك تقرير آخر يدعى **تقرير السعادة العالمى**[*] والذى حصلت ماليزيا فيه على المرتبة 35 ما بين عامى 2017:2015 وذلك بنسبة 6.32%.[33]

وبشأن الحقوق الاجتماعية للماليزين وإيمانًا من الحكومة الماليزية بأهمية تعزيز تلك الحقوق وأهمية دور العنصر البشري فى المجتمع، فقد خصصت ما قيمته 21 % من الميزانية السنوية للدولة للانفاق على تطوير العنصر البشري من خلال تطوير التعليم والتدريب بما يعادل 40 مليار رينغيت ماليزي، وهذا بموجب الخطة الماليزية التاسعة (2010:2006) والتى وضعت الخطوط العريضة لضرورة تطوير التعليم وذلك بضمان حصول جميع المواطنين على فرص تعليمية متكافئة وملائمة دون النظر للاختلافات العرقية أو الدينية[34]، ولأن تأمين سكن لائق يعد من الحقوق الانسانية والاجتماعية لأفراد المجتمع وإيمانًا من الدولة بذلك، فقد قامت الحكومة الماليزية بتوفير وإتاحة السكن المناسب وبأسعار ميسرة لكافة فئات الشعب دون التفرقة على أسس عرقية ودينية.

كما أنّ الحكومة الماليزية تهتم أيضًا بالمرأة كونها تعد مساهمًا وعاملًا حقيقيًا فى التنمية المطلوب تحقيقها فى الدولة ولذا قامت بوضع العديد من السياسات والتشريعات للنهوض بالمرأة، فتم وضع السياسة الوطنية الأولى للمرأة فى العام 1989، والسياسة الثانية فى العام 2006–2009 وذلك من أجل تحقيق العديد من الأهداف منها العمل على مشاركة النساء فى العمل على حسب قدراتهن ومهاراتهن، المساواة بين الجنسين، وحيازة الموارد

التقدم الاجتماعي عام 2018 لحوالى 146 دولة باستخدام 51 مؤشر منه (79٪ من البيانات الإحصائية و 21٪ من الاستبيانات)، وتتدرج المؤشرات تحت 12 محور يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية مجمعة في 3 أبعاد مختلفة (الاحتياجات، الإنسانية الأساسية ، أسس الرفاهية والفرص).

[*] هو مقياس للسعادة تنشره شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وتم إصدار أول تقرير السعادة العالمي في 1 أبريل 2012 ، ويحدد هذا التقرير حالة السعادة العالمية وأسباب السعادة والبؤس والآثار المترتبة على السياسات التي تظهرها دراسة الحالة، ويضم التقرير أكثر من 150 دولة، ويتم وفقاً لعدد من المعايير، منها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط العمر والحرية وسخاء الدولة على مواطنيها، كما يتضمن الدعم الاجتماعي وغياب الفساد في الحكومات أو الأعمال

وإتاحة الفرص بالتساوي بين الجميع وهذا من أجل تنمية المرأة والاستفادة القصوى من إمكانياتها، هذا بالإضافة إلي تحقيق الرخاء فى المجتمع والقضاء على الفقر والجهل، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت الحكومة الماليزية بإنشاء عدد من اللجان من ضمنها "**اللجنة الحكومية المعنية بالمساواة بين الجنسين"**برئاسة مجلس الوزراء وهذا عام 2004 وذلك لضمان ومراقبة تحقيق تلك الأهداف المرجو تحقيقها.[35]

إن فلسفة التنمية فى ماليزيا تقوم علي البشر وتحقيق المساواة بينهم فى الحقوق والواجبات والدخل والثروة، لذا فإن مكاسب التنمية التى تحققها الدولة لابد أن تنعكس على كافة أفرادها بتحقيق مستوي معيشي لائق وتوزيع عادل للدخل وهذا سينعكس بالطبع علي مستوي الرفاهة الذي سيتحقق تلقائيًا جراء حدوث ما سبق ذكره، ومن هنا فإن تحقيق الرفاهة يعد قائمًا بالأساس علي تنمية البشر والاستثمار فيهم بالتعليم والتدريب وغيرها من الوسائل التي تساهم فى تنميته وجعل مخرجاته تتوائم مع متطلبات سوق العمل.[36]

مما سبق يتضح أنّ الدولة الماليزية تهتم بكافة فئات وأفراد المجتمع على حد سواء وتسعي لترسيخ مبدأ أن للجميع الحق فى العيش عيشة كريمة، دون النظر للجنس أو العرق أو الدين وهذا هو الشعار الذى قامت بالفعل عليه الدولة الماليزية والذى كان عاملاً مساعدًا وهامًا فى تحقيق نهضتها التي هي عليها الآن.

دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة

اعتمدت الباحثة على استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة و ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 10

Covariance Analysis: Ordinary			
Date: 08/15/21 Time: 01:55			
Sample: 1992 2018			
Included observations: 27			
Correlation			
GDP_PER_CAPITA	HDI	LIFE_EXPECTENCY	Probability
		1.000000	LIFE_EXPECTENCY

	1.000000	0.992529	HDI
	-----	0.0000	

1.000000	0.972856	0.983810	GDP_PER_CAPITA
-----	0.0000	0.0000	

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن

- هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية (HDI) و مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد (Life Expectancy) حيث كانت قيمة المعنوية 0.0001 و هى أقل من 0.05. و بالنظر إلى قيمة معامل الارتباط نجد أنها تساوي 0.99 مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين.
- هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التنمية البشرية (HDI) و نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (GDP per capita) حيث كانت قيمة المعنوية 0.0001 و هى أقل من 0.05. و بالنظر إلى قيمة معامل الارتباط نجد أنها تساوي 0.972 مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين.
- هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (GDP per capita) و مؤشر توقع الحياه عند الميلاد (Life Expectancy) حيث كانت قيمة المعنوية 0.0001 و هى أقل من 0.05. و بالنظر إلى قيمة معامل الارتباط نجد أنها تساوي 0.983 مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين.

وبناءا على ما سبق، ولأن دليل التنمية البشرية (**HDI**) يفسّر جزءًا كبيرًا من رفاهية الافراد كما تم ذكره سابقا فيمكن القول أن الدولة الماليزية تمكنت من تحقيق رفاهية افراد شعبها، كما استطاعت تحقيق نهضة حقيقية باستغلالها للثروة الحقيقية وهم البشر "مواطنين وقادة سياسيين"، فقد استطاعت أن تحقق ميزة تنافسية فريدة لها فى دول شرق آسيا، حيث تمكنت من تحقيق تنمية بشرية حقيقية وهذا يتضح من خلال مؤشر التنمية البشرية الذى بلغت قيمته 0.8 وهى قيمة تقترب من أعلى قيمة للمؤشر وهى الواحد الصحيح، ولأن هذا المؤشر بالتحديد يعكس التطور الحادث فى عدد من مناحى الحياة الاجتماعية والصحية والتعليمية لذا فيمكن القول أن الرفاهة الاجتماعية فى ماليزيا توجد وبنسبة مقبولة استطاع المواطن أن يستشعر آثارها من خلال انعكاس النمو الحادث على حياته المعيشية مما ساهم فى تحقيق الرفاهة الاجتماعية.

الخاتمة

بعد العرض السابق لما تناولته الورقة البحثية من توضيح لماهية رأس المال غير الملموس – والذى يتمثل فى رأس المال البشري– والرفاهة الاجتماعية وكيف تحققت فى ماليزيا، يمكننا القول أن هناك ارتباط وثيق بين الاستثمار فى رأس المال غير الملموس(البشري) وتحقيق الرفاهة الاجتماعية لمواطنى الدولة، فقد أثبتت التجربة الماليزية ذلك الفرض بأن ثروة الأمة الحقيقة تتمثل فى شعبها وهم أساس النهضة الحقيقية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

وفى سبيل تحقيق تلك التنمية والمستوي من الرفاهة الاجتماعية فقد واجهت الحكومة الماليزية تحديات كبيرة من ضمنها الفقر، ولإيمانها القوي بأن الاساس الذى تقوم عليه التنمية البشرية السليمة هو تحسين الاوضاع المعيشية للأفراد والمساواة فى توزيع الدخل، فقد استطاعت الدولة الماليزية تحويل البشر إلى طاقة انتاجية واسعة تساهم فى تنافسية الدولة وتحقيق تنمية حقيقية انعكست بالإيجاب علي مستوي رفاهة الأفراد وذلك من خلال استثمارها فيهم بالتعليم والتتدريب وأيضًا بتوفير الرعاية والخدمات الصحية لهم، وأخيرًا يمكن القول أن تلك التجربة التنموية أثبتت أن الثروة الحقيقية للأمم هم البشر "مواطنى الدولة" ولذا يجب أن تولى الدولة اهتمامًا بهم فى حال ما إذا كانت ترغب فى تنمية حقيقية وخاصة فى غضون الاتجاه العالمى نحو تحقيق ذلك، **ومن أهم الاستنتاجات التى توصلت إليها الورقة البحثية:**

1. أن ثروة الامم تتمثل فى رأسمالها البشري (الغير ملموس).
2. هناك علاقة تبادلية بين الاستثمار فى رأس المال البشري (الغير ملموس) وتحقيق الرفاهة الاجتماعية.
3. تمكنت ماليزيا من تحقيق الرفاهة الاجتماعية باعتمادها على رأسمالها البشري والاستثمار والتطوير فيه.

التوصيات

1. توصى الباحثه بضرورة تغيير النظرة لرأس المال واعتبار رأس المال البشري هو أساس التنمية والنهضة الحقيقية.
2. من الافضل النظر للتجارب الدولية الناجحة والاقتداء بها والاستقاء منها.
3. العمل على الاهتمام بالعنصر البشري وتطويره من خلال التعليم والتدريب والصحة وغيرها.
4. اعتبار الرفاهة الاجتماعية حق مكتسب للمواطنين وضرورة السعى من قبل الدول لتحقيقها.

الهوامش:

1. Derya Findik and Murat Ocak," **The Empact Of Intangible Assets And Sub-Components Of Intangible Assets On Sustainable Growth And Firm Value:Evidence From Turkish Listed Firms**",article at MDPI,27 sep2019,p3, available at this link/ https://www.mdpi.com/2071-1050/11/19/5359/htm.

2. **" أين تكمن ثروة الأمم: قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين"**، دراسات مترجمة 29 عن البنك الدولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص13.

3. ساجد خالد محمد،**"واقع رأس المال الفكرى وأثره على الاداء المالى فى البنوك المدرجة فى بورصة فلسطين"**، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الاسلامية بغزة، 2019، ص24.

4. Christiaan Grootaert , Thierry van Bastelaer," **UNDERSTANDING AND MEASURING Social CAPITAL: A SYNTHESIS OF FINDINGS ANDRECOMMENDATIONS FROM THE SOCIAL CAPITAL INITIATIVE**" Social Capital Initiative, Working Paper No. 2, The World Bank, April2001 ، p4.

5. منى الزايد، **"الاستثمار في رأس المال البشري: نموذج مقترح"**، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المحور الرابع: رأس المال البشري وتطوير القطاع الحكومي، ص927.

6. Nabylah Abo dehman ," **Human Capital (Growth economics)**",Universite Di Roma, 2015/2016 ،p2.

7. مشروع رأس المال البشري"**جزء من النص الوارد فى تقرير عن التنمية فى العالم 2019 : الطبيعة المتغيرة للعمل"** ، مجموعة البنك الدولي ، ص 34:37 ، متاح على الرابط التالي /
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/30498/33274AR.pdf?sequence=7&isAllowed=y.

8. أحمد السيد النجار، أولا كودمندسون ومجموعة من الباحثين، **"دولة الرفاهية الاجتماعية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية"**، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدى بالاسكندرية، سبتمبر 2006، ص106، 105.

9. متاح على الرابط التالي/
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D8%B1%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9>.

10. بول سبيكر، ترجمة حازم مطر،**" مبادىء الرعاية الاجتماعية: مقدمة للتفكير فى دولة الرعاية"**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2017، ص13.

11. [1]**"تقرير التنمية البشرية للعام 2006- ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية"**، برنامج الأمم المتحدة الانمائى، ص394.

12. HANNU PIEKKOLA,"**Intangible Capital- Driver Of Growth In Europe**", REPORTS 167, University of VAASA,2011, p3,31,63,64.

13. بكاري مختار،**" الاستثمار في رأس المال البشري كخيار استراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر"**،مجلة التنظيم والعمل، المجلد8 ، العدد2 ، 2019،ص30.

14. Thomas A. Hemphill،**" Capitalism without Capital: The Rise of the Intangible Economy by Jonathan Haskel and Stian Westlake"**,CATO institute, Cato Journal, Washington, 2018, Available at the following link/ https://www.cato.org/cato-journal/fall-2018/capitalism-without-capital-rise-intangible-economy-jonathan-haskel-stian.

15. متاح على الرابط التالى/
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B1%D8%A3%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A
16. لبنى بابا سعيد،" **دور الاستثمار في الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر"**، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2015/2014، ص 17-18.
17. متاح على الرابط التالى/
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7.
18. أميرة أحمد حرزلى"**دور القيادة الماليزية فى تحقيق التنمية المستدامة والاصلاح السياسى فى عهد مهاتير محمد"**،دراسة ضمن كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،برلين-ألمانيا ، 2019،ص276.
19. خويلدات صالح، طرايش معمر، **" قوة تنويع محفظة الاستثمار بدون نفط، التجربة الماليزية- قراءة الخطط التنموية، نظرة استشرافية 2020"**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي،جامعة المسيلة،العدد1،مارس 2017،ص85.[1]
20. available at the following link/ https://www.imf.org/external/datamapper/profile/OEMDC.
21. Available at the following link / https://data.albankaldawli.org/country/malaysia?view=chart>
22. **"أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائى لعام 2018"**، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2018، ص26.
23. متاح على موقع البنك الدولي- بيانات احصائية لدولة ماليزيا، ويمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي/
https://data.albankaldawli.org/country/malaysia?view=chart.
24. كتوش عاشور، فورين حاج،**" التجربة الماليزية فى مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها"**، مركز الدراسات الاقليمية، دراسات اقليمية 4(10)، ص9.
25. **"تقرير وطنى من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان"**، مرجع سبق ذكره، ص10.9.
26. البنك الدولى،بيانات احصائية ، ماليزيا، متاح على الرابط التالى/
https://data.albankaldawli.org/country/malaysia?view=chart.
27. أحمد مجدي محمود عبد السلام،**" التعدد العرقي في ماليزيا واثره علي الاستقرار السياسي"**،دراسات بحثية، المركز الديمقراطي العربي، 11. أغسطس 2016، متاح علي الرابط التالي/ https://democraticac.de/?p=35492 .
28. المرجع السابق ذكره، ص12، 11.
29. أميرة أحمد،مرجع سبق ذكره،ص281,280.
30. طاهر كنعان، مى حناينة،**"دولة الرفاهية الاجتماعية، أنظمة الرفاهه فى شرق آسيا: حالات منتقاة كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين"**، الفصل السابع، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدى بالاسكندرية، سبتمبر 2006، ص299:297.
31. محسن محمد صالح،**"النهوض الماليزى: قراءة فى الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادى"**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 136، الطبعة الاولى 2008،ص88:85.
32. متاح على الرابط التالى/https://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/Competitiveness/Reports/Social-Progress-Index.aspx?rid=20
33. Jeffrey, John and Richard Layard, **"World Happiness Report 2018"**, The United Nations, p25.
34. **"تقرير وطنى مقدم وفقًا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان5/1، ماليزيا "**، مجلس حقوق الانسان، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، الدورة الرابعة، جينيف، 13:2 فبراير 2009، ص7.
35. available at the following link/
http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=FhOD6sgqgzAhFXD9F%2FeKaFMm83LbFY75RhkIFGrig%2B7dyZvhaBy1eX%2FMq2xyluuUYOlspZrudGzwdzz%2BeaqOzuT0K%2FkFsc1UfHBi7wjqYxtv%2BEw98YzStZZEdEXUNiOR.
36. حنان حكار، وداد غزلاني،**" التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات"**، احدى اصدارات المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث - يونيو2017.